

فصلنامه تحقیقات جدید علوم انسانی

Human Sciences Research Journal

دوره جدید، شماره سی و چهارم، زمستان ۱۴۰۰، صص ۲۷۷-۲۸۶
New Period. No 34. 2022, p 277-286

شماره شاپا (۲۵۸۸-۳۵۹۳) ISSN: (2588-3593)

الممرات التجارية بين العراق و إيران و أثارها الاقتصادية ۱۶۳۹-۱۷۷۶

م.د صلاح هادی تومان

المديرية العامة لتربية الديوانية

الخلاصة

مثلت العلاقات الاقتصادية بين العراق العثماني وإيران بين عام ۱۶۳۹-۱۷۷۴ أهمية كبيرة كون البلدين جارين لحدود طويلة مثلت التداخل الجغرافي والتشابه الطبوغرافي بين البلدين وتداخل القرى الحدودية وتنقل السكان بين الحدود والتبادل التجاري ان دراسة المدن الحدودية بين البلدين يدل على مدى التعامل الاقتصادي بين البلدين وتداخل الحدود في كثير من الأحيان وتداخل القبائل وسهولة انتقالها وتوسع علاقتها ووصول الأمر ان الكثير من القبائل العراقية والإيرانية تقسمها الحدود إلى قسمين والكثير منها ينتقل عبر الحدود لكن بصورة موسمية حسب موسم الأمطار والزراعة ، ووصلت التنظيمات العثمانية إلى كل المدن الحدودية العراقية مثل خانقين ومندلي وغيرها حيث وجود مدراء رؤساء للوحدات الإدارية ومحاكم ودوائر يدل على اهتمام الدولة العثمانية، بهذه المدن وتباينت التجارة بين البلدين مابين تجارة المواشي والحبوب والتمور إضافة إلى مرور الزوار ونظمت نقاط العبور بين البلدين وفرضت الرسوم والتي كان لها في كثير من الأحيان دور سلبي أدت إلى نشاط تجارة التهريب وانتشرت على طول الطريق بين العراق وإيران العديد من محطات الاستراحة للقوافل التجارية تأثرت التجارة والسياحة بين البلدين.



Abstrac

The economic relations between Ottoman Iraq and Iran between 1639-1744 were of great importance because the two countries were neighbors to long borders represented geographical overlap and the topographical similarity between the two countries and the overlap of the border villages and the movement of the population between the border and trade. The study of the border cities between the two countries indicates the extent of economic dealings between the two countries And the overlap of the tribes and ease of transmission and expansion of their relationship and the arrival of the matter that many Iraqi and Iranian tribes divided by the border into two parts ،many of them moving across the border but seasonally according to the rainy season and agriculture and reached To Ottoman organizations to all the Iraqi border cities such (1)

as Khanaqin ،Mandali and others where there are directors of heads of administrative units and courtsThe trade between the two countries varied between the trade of livestock ،grain and dates ،as well as the passage of visitors and the crossing points between the two countries. The fees were imposed ،which often had a negative role which led to smuggling activity and spread along the road between Iraq and Iran.

المقدمة

تناولت العديد من الدراسات الأوضاع السياسية في الدولة الصفوية وعلاقتها بالعراق ولم تحظى الدراسات الاقتصادية والتجارية بفرصة لتبيين مدى الترابط الوثيق بين البلدين وان فرص التجارة والسياحة الدينية لها ثقل كبير ومؤثر على كلا البلدين تعتبر هذه الدراسة بوابة لدراسة أوسع عن الطرق التجارية والاقتصاد بين البلدين وتضمنت أربعة محاور أساسية جاء المحور الأول عن الوصف الجغرافي وطبيعة الحدود بين البلدين وأهم مدن الحدود وتنظيمها الإداري وأهم طرقها الحدودية وتجارتها إما المحور الثاني فأشار إلى الطرق التجارية الرئيسية والعالمية ومرورها بالعراق عبر إيران من الهند والصين إما المحور الثالث اقتصاديات الدولتين العراقية والإيرانية في العهدين العثماني والصفوي تناول أهم المعالم الاقتصادية والتبادلات وتجارة البلدين بينما تناول المحور الأخير العلاقات السياسية بين البلدين وتأثيرها على التجارة والاقتصاد.

أولاً-الوصف الجغرافي لمنطقة الحدود العراقية -الإيرانية

شغلت الهضبة الإيرانية أرمينه في الغرب وهضبة بامير في الشرق، وتتكون المنطقة الجنوبية للهضبة من سلاسل جبلية تطل على العراق والخليج العربي وخليج عمان والبحر العربي^(١).

إن امتداد إيران على الهضبة الإيرانية كان امتداد استراتيجي الذي كان يربط شبه القارة الهندية ووسط آسيا بالعالم المتوسطي كان يمثل طرق التجارة الدولية الذي تخترقه مستفيدة من محطاته كمركز للتأمين والراحة وكانت إيران بحكم موقعها تسيطر على مضيق هرمز المهم في التجارة الدولية سعت الدولة الصفوية لضم

العراق إليها للسيطرة على الطريق العظيم الذي يربط الشرق والغرب هذا الطريق الذي يمر بخرق إيران من جهتها الشرقية أتيا من تركستان ثم يتفرع إلى فرعين الأول إلى الأناضول والثاني إلى العراق وبلاد الشام ليصل إلى البحر المتوسط^(٢).

والطرق الموصلة بين بغداد وبلاد فارس كثيرة أهمها طريق بغداد خراسان وشهربان خانقين فمدينة كرمشاه وطريق بغداد قضاء خراسان مندلي كرمشاه وطريق قضاء الكوت جصان بدره زرباطيه ثم الأراضي الفارسية^(٣).

تقع خانقين على الضفة اليسرى لنهر الوند ويطلق عليه الجغرافيون اسم حلوان الذي ينبع من الجبل الكبير المعروف باسم دلهو الواقع بجوار زهاب ويسير من المنحدر المعروف باسم تغرة بيران الواقعة على جبل زرده ويمر من مضيق درتنك في الطرف الغربي لقرية ريزوا ويمر من إمام سربل وكان هذا المكان ممرا عظيما لعبور الزوار الإيرانيين والتجار لكن فيضان النهر كان في أغلب الأوقات لا يسمح بمرور التجار والزوار وفي السنة التي استولى فيها الإيرانيون على زهاب امر الامير محمد على ميرز بتأسيس جسر متين بين الجانب الإيراني ومندلي على النهر المذكور وتمت تسوية الجسر من واردات زهاب^(٤).

كانت قرية خانقين ممرا للزوار القادمين من المناطق الإيرانية المختلفة لزيارة العتبات المقدسة في العراق وكانت ايضا ممرا للتجار الذين يشتغلون بالتجارة مع نواحي بغداد والشام وحلب^(٥). وانتشرت الخانات لتوفر قدر من الراحة للمسافرين حيث تتوفر المياه للشرب وسقى الحيوانات وتركزت تلك الخانات في طرق العتبات المقدسة، وساهم المحسنين وكبار رجال الدين في إنشائها، وأشرفت الدولة العثمانية على بناء ومتابعة الخانات الخارجية لتكون نقاط مراقبة للحدود^(٦) وتستمر رحلة بين خانقين وبغداد أربعة أيام^(٧).

اهتمت الدولة العثمانية بتنظيم مدن الحدود اداريا حيث كانت مدينة مندلي مركز قضاء وتولى عليها عدة قائممقام منهم عبد الرزاق افندي وحاجي م محمود وعنايه افندي اما مجلس القضاء فكان منتخب منهم سيد على اغا ومدير المال عبد القادر افندي ومدير التحريرات حاجي محمود اغا إضافة الى وجود البلديات اما مدينة خانقين فكانت مركز قضاء وتولى عليها عدة رؤساء وحده ادارية منهم وردى بك وحبيب افندي محمد طاهر افندي ومجلس أداره منتخب منهم نعمة الله افندي وابراهيم جرى ومحمد سعيد افندي ومن المدن الحدودية العراقية في العهد العثماني قضاء خراسان وتولى عدة قائممقامين منهم محمد اديب ومجلس اداره منتخب منهم محمود افندي وصالح افندي ورفيق افندي وكانت بدره ناحية تتبع ولاية بغداد ومن مدرائها امين بك ومجلسها بصيرت افندي ومحمد صالح^(٨).

لم تحظى الخانات في مدينة خانقين بالاهتمام نظرا لكثرة الزوار الإيرانيين وعدم اهتمامهم بنظافته مما يؤثر عليهم بالروائح من بقايا الطعام إضافة الى جلب الجنائز الإيرانية ومبيتها وما تصدر عنها من روائح كريهة ويذكر احد الراحلة ان نائب للقنصل الإيراني استاء كثيرا من عدم وجود النظافة فأمر ببناء دور للخلاء والحمامات وتعين عمال للنظافة وتعين رواتب لهم مما يشير الى مدى الترابط واستمرار سلوك هذا الطريق^(٩).



كانت تجارة العراق مع بلاد فارس تتألف من السلع الفارسية التي يتم نقلها عبر العراق إلى البصرة ويتم نقل السلع الأجنبية إلى بلاد فارس عبر البصرة وبغداد وخانقين وكان انقطاع هذا الطريق بسبب اضطراب الأمن يولف موضوعا للانتقام المتبادل حيث كانت الرشوة والتأخير من الضباط الأتراك سائدة على الحدود إضافة إلى تطبيق الحجر الصحي وممارسة الابتزاز وفرض ضريبة مقدارها جنيه واحد عن كل جثة يأتي بها الفرس لدفعها في النجف مما حدا بالفرس إلى إيجاد طرق بديلة لخرق الحدود وكان الزوار يقعون تحت رحمة أصحاب الخانات والحمالين^(١٠).

أما جانب الحدود الفارسية فكانت تختلف من مكان إلى آخر تبعاً للإدارة الفارسية ففي الاحواز كانت إدارة عريية تمثلت مشيخة آل محيسن العريية وتغلب عليها الفساد المالي مع هذا تطورت أسواقها وتجارتها مع العراق إضافة إلى وجود القناصل البريطانيين والفرنسيين وقبول الشركات البريطانية وكان حاكم المحمرة الشيخ خزعل مستقلاً مع قبول المبعوث الفارسي عنده وإغداقه الهدايا والهبات للفرس وتمسك بعلاقات تجارية مع البصرة استمرت سنوات طويلة كانت أغلب مناطق الحدود العراقية الفارسية متداخلة تسودها علاقات قبلية وتجارية وفي بعض الأحيان قبيلة واحدة تقاسمت الحدود مثل قبائل هورمان وبلباس وبلجان نتيجة للهجرات الموسمية خلال الحدود لغرض رعي الأغنام أو أنها تعتبر نفسها حرة إثناء موسم الصيد في الأقسام الكردية من ولاية كرمنشاه تمتد العديد من الطرق المتعرجة وتسكنها عشائر قوية تقاسمت الحدود أمثال كلهر وسنجابی وغوران التي تسكن قسم منها في خانقين وقسم في مدينة زهاو المتنازع عليها مع الفرس إما في القسم الأعلى من نهر ديبالي استقرت قسم من عشائر الجاف وهي من القبائل الكردية المتنقلة وهي موزعة في ولائها بين فارس والعراق^(١١).

تعتبر مدينة قصر شيرين من المحطات المهمة في طريق التجارة الحدودية بين العراق وبلاد فارس وتقع هذه المدينة على الضفة اليمنى لنهر الوند غرب خانقين وحاجي قره بمقدار أربع ساعات ونصف وتحتوي على بيوت تقدر خمسون بيتاً وخان للزوار الفرس في طريقهم إلى العتبات المقدسة إضافة إلى التجار وتتبع قصر شيرين عدة نواحي ألت إلى خانقين بعد سيطرة إيران وضم قصر شيرين إليها وبعضها إلى إدارة زهاب الإيرانية وبالرغم من عدم وجود سوق فإن وقوعها على طريق الزوار الإيرانيين والتجار فإن أهلها يبيعون الأشياء المتعلقة بالطعام مثل اللحم والأرز والدجاج والخبز والجوز ومن الطرق التجارية طريق ايوان من مندلي وقلعة زرنة ويمر هذا الطريق من مندلي وحتى بلاد فارس ويصل إلى مكان يسمى اسمان اباد وبالرغم من فيضان جدول سومار أو كنكير في الربيع إلا أن الحركة التجارية لم تكن تنقطع^(١٢).

تعتبر الطرق الشمالية وهي المحاذية بين شهرزور في السليمانية وزهاب الإيرانية من الطرق الوعرة يمر عبر جبل شيرمان التي يصعب المرور بها لوعورة الصخور وتنتشر في تلك المناطق عشائر الجاف وتنقل تبعاً للفصول وتوفر الرعي بين الأراضي العراقية والإيرانية وكانت تدفع الخراج لإيران إذا انتقلت إلى جانبهم كما أن قبائل إيرانية تدفع الخراج إذا دخلت إلى الأراضي العراقية وهي ضرائب الرعي التي أقرتها الدولة العثمانية^(١٣).

ثانياً-الطرق التجارية الإيرانية-العراقية الدولية

تمر من بلاد فارس عبر العراق العديد من الطرق التجارية الدولية المهمة أبرزها:

١- طريق الحرير

أطلق على هذا الطريق طريق خراسان العظيم وهو طريق برى يأتي من حدود الصين مبتدئاً من طشقند في بلاد ما وراء النهر والتي تربطها روابط تجارية بالصين أهمها تجارة الحرير وهذا الطريق متشعب في حركته المهم هو طريقه عبر فارس والعراق وتوجد به محطات عديدة حيث يدخل الأراضي الفارسية إلى مروا أولى محطات خراسان وهي مشهورة بالحرير وإنتاجه إضافة إلى القطن والتوابل ثم يتابع الطريق مساره إلى سرخس ثم مشهد ثم يعبر ليلتقى بالطريق القادم من الهند ثم يسير إلى نيسابور حيث تجتمع القوافل مع القادم من الصين ثم يتابع سيره إلى بسطام ويلتقى بالطريق الأتني من جرجان الواقعة شرق قزوین بما يحمله من تجارة روسيا عبر استرباد والتي تربط كل هراة ومشهد وطهران واصفهان من جهة أخرى ثم يتابع الطريق الرئيسي سيره إلى سمنان آخر مدن خراسان والحد الفاصل مع عراق العجم ثم يتفرع إلى فرعين أحدهما جنوباً إلى قم وكاشان واصفهان وشيراز إلى الخليج العربي إما الطريق الثاني هو الرئيسي حيث يسير إلى قزوین ثم كيلان أكثر المدن المنتجة للحرير وفي قزوین يتفرع إلى فرعين الأول إلى همدان وإلى اسدآباد ثم إلى كرمنشاه ليهبط إلى حلوان وبغداد وتعتبر بغداد من أهم العقد التجارية حيث وجود نهر دجلة الواصل بين الموصل وبغداد والموصل وتعتبر بغداد ذات أهمية في الطرق التجارية والحجاج عبر النجف وصحراء القادسية فمكة المكرمة إما طريق الحرير يصعد باتجاه شمال الغرب للموصل مع نهر دجلة ليصل إلى الموصل ثم بلاد الشام^(١٤).

١- طريق بلاد فارس - بصره - حلب

وهو طريق صحراوي يسلكه التجار الهنود القادمين عبر بلاد فارس مروراً ببغداد وازدهر هذا الطريق في عهد أسرة افرسياً وسلوكه العديد من التجار الأجانب وظهرت مشاكل تمثلت بمنع الشاه عباس القوافل المتجهة من البصرة إلى حلب والعكس وكانت الغاية هي ضرب مصالح البرتغاليين وتحجيم دور أسرة افرسياً وتشير تقارير الوكالة الانكليزية إلا ان اغلب بضائع والسلع التجارية التي كانت تسير في هذا الطريق إلى حلب هي الأقمشة السميكة ذات اللون الاخضر إضافة إلى الفلفل والكركم وصمغ الك والنيلة والسكر والإعشاب الطبية والقهوة واللبن والمر ونترات البوتاسيوم وأقمشة لاهور والخزف الصيني^(١٥).

٢- طريق بغداد - اصفهان

انطلق من بغداد ويمر ببغوبه ثم مندلي ويعبر جبال زاكروس إلى همدان ثم إلى اصفهان عاصمة الدولة الإيرانية ويقدر المسير بهذا الطريق بمسيرة خمسة عشر يوماً وكان هناك تفاوت في حجم القوافل السالكة لهذا الطريق حسب العلاقة بين الدولتين الإيرانية والعثمانية لكن هذا الطريق لم يكن ينقطع حتى في اشد



الظروف فقد أشير إلى إن قافلة مؤلفه من سبعائة من الجياد والبغال كانت محملة بالحرير الفارسي والأقمشة البنغالية أخذت طريقها من اصفهان إلى بغداد عام ١٦٤٢ قيلول حملة مراد الرابع لبغداد مما يؤكد أن هذا الطريق تتضاعف به الحركة التجارية في سنوات السيطرة الإيرانية للعراق وهذا ما أكدته الرحالة تافرنيه الذي أكد أن هذا الطريق أكثر رواجاً في العهد الإيراني في العراق لكن كثرة اللصوص كانت من أهم مشاكل هذا الطريق إضافة إلى وجود نقاط تفتيش إيرانية وعثمانية على جانبي الحدود كانت تسال عن وجهه القافلة وحمولاتها^(١٦).

ثالثاً- اقتصاديات الدولتين والعلاقات التجارية

تطورت الدولة العثمانية اقتصادياً بحكم موقعها الجغرافي وتحكمها بطرق التجارة ودخل تاريخها مراحل من التطور من قبيلة إلى دولة مترامية الأطراف وجهاز إداري وعسكري وسكة العملة النقدية في وقت مبكر من الدولة العثمانية بعد معركة جالديران حيث حملت العملة لقب بادي شاهی واستطاع تجار العثمانيين أن يكونوا وسطاء ناجحين في نقل كنوز الشرق من عطور وتوابل وقطن وحرير ومنسوجات إلى أوروبا عن طريق البحر المتوسط^(١٧).

مثل الحرير الفارسي البضاعة الأكثر رواجاً عالمياً حيث نمت تجارة الحرير وتطورت وتباع خيوط الحرير الممتازة في استرabad وجيلان شمال إيران وقوافل الحرير تسير عبر العراق إلى حلب التي ثم إلى مدينة بورصة وصولاً إلى أوروبا واستفاد العثمانيين كثير من هذه التجارة الرائجة^(١٨).

عمد العثمانيين إلى سك النقود منذ نشأتهم كون النقود رمز للسيادة والاستقلال أطلق عليه اقجة حمل الوجه الأول الشهادة والثاني اسم الأمير العثماني^(١٩)، خلال الحرب مع الدولة الصفوية في بداية القرن الثامن عشر أصدرت الدولة العثمانية سكوك جديدة من العملة لمنافسة العملات الإيرانية والتي تتداول عبر الحدود سمي الأول شاهی والثاني ضعف شاهی لينافس العملة الإيرانية المتداولة وهي العباسي والذي يزن بين ٥ و ٤ غرامات من الفضة ورغم هذه الإجراءات بقيت النقود الفارسية تتداول في إرجاء واسعة من العراق وخاصة المناطق الحدودية حيث تعامل أهالي مندلي بالقران وكانت موازية لعملة عثمانية هي الجراح استخدمت في زمن السلطان محمود الثاني وكانت تضرب في عهد داود باشا في بغداد^(٢٠).

وكان القرش اقل تداول في العراق في منتصف القرن الثامن عشر الا انه كان متداول بين عشائر العراق الجنوبية وكانت النقود العثمانية بصورة عامة لم تحدد لها قيمة نقدية وانما تبعاً للسوق والتعاملات التجارية السائدة^(٢١)، والجدول التالي يبين اهم العملات النقدية المتداولة .

جدول رقم (٢) العملات النقدية المتداولة في إيران والعراق^(٢٢)

العملة	الدولة	الوزن	ملاحظات
الاقچه	عثمانية	ربع غرام فضه	قديمة متداولة من القرن السادس عشر
البار	عثماني	واحد غرام فضه	
القرش	عثماني	يساوي ٤٠ باره	
الشاهي	عثماني	خمس بارات	تسمى ببغدادى
العباسي	فارسي	اربع بارات	
تومان	فارسي	اسم عدد بمعنى عشرة الاف ويقدر بمثل من الفضة	
محمدي	عثماني	٢٠ سو فرنسي	نسبة الى محمد الفاتح
البستي	فارسي	تساوي خمس محمديات	تعني عشرين

برزت في الدولة العثمانية على مدار القرن السادس عشر ومنتصف القرن السابع عشر التجار الأرمن الذين تمكنوا من إدارة شبكة أعمال ناجحة وخاصة في مجال تجارة الحرير الإيراني ويعود السبب في هذا النجاح إلى تشجيع الشاه عباس لهم من جهة وسماع العثمانيون لهم بممارسة التجارة مع الدولة الصفوية كونهم لا يتقنون بالتجارة الصفويين كونهم حسب التوجه العثماني دعاة للصفوية والمذهب الشيعي^(٢٣). ومن ذلك يتضح التعصب الطائفي للعثمانيين وانعكاس ذلك على التجارة الخارجية.

سعى الشاه عباس الكبير في الربع الأول من القرن السابع عشر نتيجة لمنع العثمانيين سير التجارة الإيرانية السعي لإيجاد طرق جديدة بعيدة عن الدولة العثمانية ففاوض القوقاز في البحر الأسود والروس لضمان طريق آخر لوصول البضائع الإيرانية إلى أوروبا عبر استراخان ونهر الفولغا^(٢٤).

تميزت تجارة العراق بالتنوع بين المنتجات النباتية والحيوانية لكن حجم الصادرات كان يتأثر بشكل كبير بالظروف المناخية من إمتار بين سنة وأخرى إضافة إلى توافر المراعي وتشكل ولاية البصرة صادرات متقدمة في تصدير التمور تولف خمس صادرات العراق التجارية وتشكل بغداد والموصل ثمن تجارة العراق والباقي هو ترانزيت عبور التجارة من فارس وتصدر البصرة التمور والخيل والصوف والجلود وبغداد عرق السوس والأصواف والجلود والصمغ والعفص وشعر الماعز إما تجارة فارس عبر البصرة أغلبها الأنسجة والقطن^(٢٥).



شرعت الدولة العثمانية العديد من الضرائب وخاصة على الرعايا الأجانب والتجار المارين بأراضيها ولم يخلو أى منتج أو مزروع من الضريبة بل وحتى الميت ومن هذه الضرائب الضرائب الزراعية، وضرائب المحال وضرائب التجار وكانت تتراوح بين ٤٪ و ٥٪^(٢٦).

من الأمثلة على الضرائب الحدودية كانت سكان خانقين يدفعون الخمس من المحاصيل الشتوية كضريبة اميرية ويدفعون الثلث عن المحاصيل الصيفي ويدفعون العشر عن المحاصيل التي لا تحتاج إلى ماء وتسمى ضريبة الديم^(٢٧).

الاقتصاد الإيراني وصل الذروة في عهد الشاه عباس حيث استعاد معظم الأقاليم وخاصة إقليم خراسان من سيطرة الاوزبك فامن بذلك طريق التجارة الرئيسي وسيطرته عام ١٦٠٠ على البحرين أعطى للصفويين موقع متميز على الخليج العربي وتمكن الحرير الفارسي من الوصول الى أوروبا دون الوصاية العثمانية وكان استيلاء الصفويين على العراق ١٦٢٤م اثر في تحقيق الازدهار الاقتصادي حيث جعلت ايران على تماس مع الشام والبحر المتوسط ومما زاد في هذا الازدهار الإجراءات الصارمة للشاه عباس في منع خروج السبائك والمعادن الثمينة من بلاده إضافة إلى إصداره فرمانات بخصوص التجار الأوربيين حدد بموجبها بيع الحرير المباشر في ميناء هرمز وكمبرون كان الغرض منها حصر تجارة الحرير في دولته وعدم استفادة العثمانيين من هذه التجارة^(٢٨).

تميزت بلاد فارس بالعديد من الثروات منها الثروة الزراعية في الهضبة الإيرانية كانت متنوعة بسبب تنوع الهضبة الإيرانية بين سهول وجبال وهضاب إضافة إلى وجود زراعة القطن التي تزود بالمواد الخام واهتم الشاه عباس بالغابات إلى حد عد فيها الغابات ملكا ملكيا والاعتداء عليها عقوبتها الإعدام ومن جهة أخرى كانت إيران في العهد الصفوي بحكم طبيعتها تملك ثروة حيوانية من أغنام وماعز وجمال وقد لاحظ الرحالة الأوربي شاردن ضخامة قطعان الماشية المحيطة بالقصر وقدر قطعان هذه الماشية بمسير ثلاث ساعات^(٢٩).

الخاتمة

يمكن تسجيل بعض المعطيات التاريخية من خلال الدراسة أبرزها:

١. إن العلاقة الجغرافية المترابطة بين العراق العثماني وإيران الصفوية متداخلة المعالم الطبوغرافية وتشابه الحدود بين البلدين وتداخل القرى والعشائر بين الطرفين
٢. ترابط العلاقات البشرية على الحدود من خلال العشائر العربية والكردية وانتقال هذه العشائر بصورة دورية بين الحدود بحثا عن الكلاء والماء
٣. ترابط العلاقات التجارية بين الحدود العراقية والإيرانية واعتمادها بشكل كبير على تجارة الحبوب والمواشي
٤. مرور بعض الطرق التجارية العالمية من خلال البلدين لتربط الشرق الأدنى بالشرق الأوسط وسواحل البحر المتوسط ثم أوروبا وهم طرقها طريق الحرير



٥. تمتع كلا البلدين بنظام اقتصادي ورسوم تجارية كانت في اغلب الأحيان من معوقات التجارة بين البلدين
٦. تأثر التجارة العراقية - الإيرانية بالحالة السياسية والاضطرابات في كلا البلدين إضافة الى الحروب بين الدولتين حيث نشطت التجارة في أوقات السلم وضعفت وتلاشت في أوقات الحرب
٧. نشطت السياحة الدينية بين البلدين لوجود المراكم المقدسة للأئمة الأطهار في العراق وتوافد الزوار الإيرانيين طوال السنة لزيارة المراكم المقدسة مما يعطي أهمية دينية واقتصادية للعراق

الهوامش والمصادر

- ١- كى لسترنج، بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة فرنسيس وكواريس عواد، بغداد، ١٩٥٤، ص ١٤
- ٢- عباس اسماعيل الصباغ، تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية، ص ٤٩
- ٣- جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، بغداد، ٢٠٠١، ص ٩١
- ٤- خورشيد باشا، رحلة الحدود بين الدولة العثمانية وإيران، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٩، ص ١٨١
- ٥- عباس إسماعيل، المصدر السابق، ص ١٨٣
- ٦- جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٩٢
- ٧- المصدر نفسه، ٩٤
- ٨- سالنامه ولاية بغداد للسنوات ١٣٠١هـ - ١٣٠٢هـ - ١٣١٠هـ - ١٣١٢هـ - ١٣١١هـ
- ٩- ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من ١٩٠٠-١٩٥٠، ترجمة سليم طه التكريتي، ج ١، بغداد، ١٩٨٨، ص ٣٦
- ١٠- لونكريك، العراق الحديث من ١٩٠٠-١٩٥٠، المصدر السابق، ص ٣٧
- ١١- خورشيد باشا، المصدر السابق، ٢١٨
- ١٢- المصدر نفسه، ص ٢٩٩
- ١٣- نفسه، ص ٢١٨
- ١٤- عباس الصباغ، ص ٥٤
- ١٥- حسين محمد القهواتي، العراق بين احتلالين، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص ٤٠٦
- ١٦- حسين القهواتي، المصدر السابق، ص ٤١٤
- ١٧- شوكت باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانية، ترجمة عبد اللطيف الحارس، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٩٦
- ١٨- خليل اينالچك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار، ترجمة محمد الارناؤوط، ليبيا، ٢٠٠٢، ص ١٩٣
- ١٩- اسماعيل احمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ، الرياض، ١٩٩٨، ص ٨٦
- ٢٠- خورشيد باشا، المصدر السابق، ص ١٧٤



- ٢١- شوكت باموك، المصدر السابق، ص ٣٠٦
- ٢٢- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على دائرة المعارف الإسلامية، ج ٦ ص ٢٩ (العربية) انتاس ماري، النقود العربية وعلم النميات، القاهرة، ١٩٣٩، ص ١٦٥، شوكت باموك، المصدر السابق، ص ٣٠٦
- ٢٣- ثريا فاروقي، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة حاتم الحطاوي، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٤٠
- ٢٤- احمد عبد الرحيم مصطفى، أصول التاريخ العثماني، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٥٢
- ٢٥- الكسندر ادمنوف، ترجمة هاشم التكريتي، بغداد (ب.ت) ص ٢٩٣
- ٢٦- عباس الصباغ، المصدر السابق، ص ٨٦
- ٢٧- خورشيد باشا، المصدر السابق، ص ١٩٤
- ٢٨- عباس الصباغ، المصدر السابق، ص ٩٥
- ٢٩- المصدر نفسه، ص ٩٦